الأنباء
الاثنين 11 يوليو 2011

معلومات عن فرار المطلوبين في اغتيال الحريري.. ومقتل أحدهم

حزب الله للمحكمة الدولية: قرار الاتهام لا يساوي قيمة الحبر الذي كتب به

المبارزة على أشدها بين المعارضة والموالاة في ساحة الصراع السياسي المحتدم في لبنان، الموالاة منتشية بالثقة النسبية التي حصلت عليها، والمعارضة مستقوية بالإرباك الذي تواجهه الموالاة، وكلتاهما منصرفة الى التمجيد المبهرج لمواقفها.

وبانتظار ما سيقوله زعيم المعارضة سعد الحريري مساء غد الثلاثاء لقناة «ام تي في» اللبنانية يبقى القرار الاتهامي والمحكمة الدولية، ملف اللحظة اللبنانية الراهنة، وقد تم تحريكه بحرارة أمس، من خلال تعميم اسماء المطلوبين الأربعة من عناصر حزب الله على 188 بلدا، عبر الشرطة الجنائية الدولية الانتربول، وبين هذه الدول سورية وإيران وبالطبع لبنان. الانتربول عمم بطاقات حمراء تحمل اسماء المطلوبين بموجب القرار الاتهامي الصادر عن المحكمة تمهيدا لتوقيفهم وسوقهم الى مقر المحكمة في لاهاي، وعلى كل دولة مر بها المتهمون او احدهم ان تتولى توقيفه بموجب اتفاقات مبرمة بين المنظمة الدولية والدول الأعضاء.

البطاقات الحمراء

وتدل التحريات التي أجريت حتى الآن من قبل العناصر الجنائية المركزية التابعة للنيابة العامة التمييزية لمعرفة أماكن المطلوبين الأربعة من عناصر حزب الله الى المحكمة الدولية، على ان الاحتمال ضئيل ان يكون هؤلاء مازالوا موجودين في لبنان، مرجحة فرضية مقتل أحدهم، دون ذكر اسمه، لكن رغم ذلك فإن المتابعة الداخلية مستمرة.

وقد طلبت لجنة التحقيق الدولية المواكبة لعملية البحث هذه، معلومات مفصلة عن دخول او خروج بعض اللبنانيين عبر الحدود البرية والبحرية والجوية في اطار تعقب المطلوبين الأربعة: مصطفى بدر الدين وسليم عياش وأسد صبرا وحسين عيسى.

وتضمنت البطاقات الواردة من الانتربول الاتهامات التالية:

1. التآمر للقيام بعمل ارهابي عبر استخدام جهاز تفجير.
2. مقتل متعمد لرفيق الحريري عن سبق اصرار وتصميم باستخدام كميات كبيرة من المتفجرات.
3. قتل متعمد لـ 21 شخصا.
4. محاولة قتل متعمدة لـ 231 شخصا.

وطلبت المذكرة القبض على الأشخاص الأربعة ونقلهم الى مقر المحكمة في لاهاي.

الوزير شربل: المذكرات شأن النيابة التمييزية

السلطات اللبنانية اعتبرت ان موضوع تنفيذ هذه المذكرات شأن النيابة العامة التمييزية، التي هي المرجع لمثل هذه الأمور وفق ايضاح وزير الداخلية مروان شربل، الذي أكد أن لا علاقة للحكومة اللبنانية بالأمر.

المدعي العام التمييزي سعيد ميرزا أوضح لصحيفة «المستقبل» أنه تسلم نسخا مقفلة من القرار الاتهامي بحق المطلوبين على أن يبلغ القرار لكل من يتم توقيفه، لكن في حال تعذر ذلك بعد انقضاء مهلة الثلاثين يوما يُرد القرار مقفلا الى المحكمة الدولية التي لها القرار بكشف مضمونه أو لا.

الحزب على مقاطعته للمحكمة

مصادر إعلامية ذكرت أن حزب الله رفض اقتراحا بلقاء رئيس مكتب الدفاع في المحكمة الدولية فرانسوارو عندما كان في بيروت، للبحث في كيفية مواجهة القرار الاتهامي الصادر عن المدعي العام الدولي دانيال بلمار وقاضي الإجراءات التنفيذية دانيال فرنسين في جريمة الاغتيال. لكن قيادة الحزب رفضت خرق موقفها الرافض للتعاون مع المحكمة التي تعتبرها مسيسة وأداة تستهدف الحزب.

بدوره، دعا رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد، في ذكرى أسبوع والد الشهيد رضوان محيي الدين، في النادي الحسيني لبلدة كفرفيلا، الى «ضرورة الالتفات الى أن القرار الاتهامي الذي صدر بحق عدد من الأشخاص يهدف الى استدراج المقاومة، وذلك عبر تحميلها مسؤولية جريمة ارتكبت في لبنان والمقاومة كانت أول وأكثر المتضررين من نتائجها، هي ومن يحمل رايتها ومن يلتزم بنهجها وخطها».

ورأى «ان سبب استهداف المقاومة من خلال هذا القرار الاتهامي أمر لا يحتاج الى فلسفة وتنظير، فلقد جربوا كل الأوراق لإسقاط المقاومة فلم يفلحوا».

وقال: «لقد جربوا المناوشات والحرب وتشويه صورة المقاومة عبر الشائعات، جربوا إغراءها بالسلطة والضغط عليها اقتصاديا وماليا، جربوا التهديد واختراقها وإغراءها بالكثير من الوعود، وجاءت الإغراءات من أكثر من جهة دولية مرسلة من الادارة الأميركية: «ما شأنكم بالقدس والشعب الفلسطيني وما شأنكم بتحرير بقية الأراضي اللبنانية المحتلة، اتركوا سورية وإسرائيل والمنطقة العربية تعالج أوضاع أراضيها المحتلة بالديبلوماسية والمفاوضات، ونحن نضمن لكم ان تكونوا الرقم الاول في السلطة في لبنان»، لكن كل هذه المعطيات والتهديدات والأوراق التي استخدمت من أجل ان تسقط المقاومة وسلاحها لم تفلح ولم تجد نفعا، وبقي أن تستخدم ورقة التجييش الدولي».

واعتبر رعد «ان هذا الاتهام لا يساوي قيمة الحبر الذي كتب به، والمقصود منه تجييش الرأي العام الدولي وتحريض الدول العربية والاسلامية وأميركا اللاتينية والشمالية ضد المقاومة وشيء اسمه حزب الله في لبنان، علهم ينجحون في محاصرة المقاومة وتضييق الخناق عليها، نفسيا وسياسيا وماليا واجتماعيا».

وأضاف: «من تحمل حربكم العالمية في العام 2006 يهون عليه تحمل كذبتكم الأخيرة من خلال القرار الاتهامي، وكما سقطت أهدافكم في حرب الـ 2006، فستسقط مفاعيل هذه الكذبة وسترتد عليكم أيضا وعلى كل من تورط معكم في نسج المكائد والشائعات والاتهامات والادعاءات الكاذبة والاخباريات الملفقة التي ليس لها دليل على الإطلاق، فكلما تحركتم من خلال القرار الاتهامي أو من خلفه، فسنواصل الضغط من جهتنا أيضا، وهذا حق من حقوقنا من أجل ان نحاكم كل شهود الزور الذين ظلموا الضباط الأربعة على مدى ثلاث سنوات وظلموا الرأي العام العالمي اللبناني والعربي واتهموا دولا شقيقة وكادوا ان يخلقوا حالة عدائية بين لبنان وسورية جراء التلفيق الكاذب للاتهامات السابقة، من لفق تلك الاتهامات هو من لفق القرار الاتهامي وهو يقصد تحقيق نفس الأهداف، ولكن بأسلوب جديد، وسيفشل كما فشل في أسلوبه القديم».

وختم رعد: «ان المقاومة تعرف ماذا تريد وتعرف إمكاناتها وتدرك أبعاد المخطط التآمري الذي تديره أجهزة استخبارات عالمية وتقف وراء هذه الأجهزة الإدارة الأميركية وإسرائيل، وسنسقط كل مخططات هذه الأجهزة بقوة وعينا وإيماننا وصبرنا وثقتنا بشعبنا وتوكلنا على الله».

في غضون ذلك، عكس الرئيس أمين الجميل عزم المعارضة المضي في ملف المحكمة الدولية حتى النهاية، أيا كانت التضحيات.

الجميل جدد حملته على الحكومة معلنا رفضه العيش في تلك الثقة التي أعطيت لها على حد تعبيره. وسأل رئيس الحكومة الذي تمسك في جلسة الثقة بالعدالة والمحكمة الدولية عن موقفه من كلام رئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد في قوله إن المحكمة ليست سوى ضيعة إسرائيل وأميركا، مطالبا بالتنكر لها وعدم التقيد بقراراتها.

● بيروت ـ عمر حبنجر

المفتي د. محمد رشيد قباني والسفير التركي إنان اوزلديز ووزير الإعلام وليد الداعوق خلال افتتاح الدار اللبنانية ـ التركية للرعاية التربوية في بيروت أمس (محمود الطويل)

المبارزة على أشدها بين الموالاة والمعارضة والجميل يؤكد: ماضون في ملف المحكمة حتى النهاية

أخبار وأسرار لبنانية

● **توقيف امرأة بشبهة الإبلاغ كذبا**: كشفت النيابة العامة التمييزية هوية المسؤولين عن البلاغات الكاذبة بوجود متفجرات في قاعات قصر العدل في بعبدا، حيث تبين ان دافعها دعوى عالقة أمام محكمة جنايات جبل لبنان بجرم مخدرات.

وأمر النائب العام التمييزي سعيد ميرزا بتوقيف م.ش.ش التي يعتقد أنها أجرت بالتعاون مع شقيقها ب ش ش الموجود في كندا اتصالات التهديد بعلم محكمة جنايات بعبدا في 24 يونيو الماضي.

وفي 8 يوليو الجاري تندر بوجود قنبلة في قصر عدل بعبدا بهدف تأجيل جلسات محكمة الجنايات التي تنعقد كل يوم جمعة من الاسبوع، والمقصود فيها المدعى عليه ج.د.س الموقوف بجرم مخدرات.

ويستمر التحقيق لمعرفة ما إذا كان ثمة علاقة لهؤلاء برسائل التهديد الهاتفية التي وردت لـ 36 قاضيا على مكاتبهم في اوقات سابقة.

● **لبنان النظام المدني العربي الوحيد**: قال البطريرك الماروني بشارة الراعي ان ما يميز لبنان على العالم العربي ان كل البلدان العربية انظمة اسلامية دينية واسرائيل نظام ديني يهودي فيما لبنان وحده دولة مدنية تحترم كل الديانات.

وأضاف: فقط في لبنان يعيش المسيحيون والمسلمون بمساواة في الحقوق والواجبات الوطنية، ولذلك فإن نظامه السياسي ديموقراطي تنوعي تعددي ولكن ضمن الوحدة.

● **صحناوي يهاجم بهية الحريري**: لفت وزير الاتصالات نقولا صحناوي في بيان صادر عنه الى أن «النائبة بهية الحريري، طالبت في كلمتها في مجلس النواب خلال الجلسة الأخيرة بمناقشة البيان الوزاري، بمساواة بيروت بطرابلس في الحكومة من خلال إعطائها أربعة وزراء، معتبرة أنه يتم إقصاء بيروت عن الخريطة السياسية».

وأوضح أنه «بما أن الصمت كان مطلوبا احتراما للأعراف آثرنا عدم الرد في حينه. لكننا نعتبر أن ما قالته الحريري هو إهانة في حق 184 ألف مواطن بيروتي ينتمون إلى الطوائف المسيحية، وهو ضرب لأبسط قواعد العيش المشترك».

وأشار الى انه «يبدو أن الحريري لم تقرأ التركيبة الحكومية جيدا، ولم تتنبه بالتالي إلى أن بيروت نالت خمسة وزراء هم: سمير مقبل وحسان دياب ووليد الداعوق وشربل نحاس ونقولا صحناوي. هذه العائلات لا تقل عراقة عن العائلات البيروتية الأخرى، وشاركت في بناء تاريخ المدينة وبلورة هويتها». وبناء عليه طلب من الحريري اعتذارا علنيا، ولتترك أبناء بيروت الأصليين أن يقرروا من يمثلهم»، شاجبا صمت نواب الأشرفية عن «هذه الإهانة».

● **المفقودون الإيرانيون**: دعا وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي امس الحكومة اللبنانية الجديدة برئاسة نجيب ميقاتي إلى تشكيل لجنة تحقق في اختفاء الديبلوماسيين الإيرانيين الأربعة في لبنان قبل 29 سنة.

ونقلت وسائل إعلام إيرانية عن صالحي دعوته لمناسبة الذكرى 29 لاختفاء الديبلوماسيين الأربعة رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي ووزير الخارجية عدنان منصور إلى تشكيل لجنة خاصة تعنى بالتحقيق بهذه القضية.

وقال إن لدى طهران معلومات تشير إلى أن الديبلوماسيين لايزالون على قيد الحياة وتحتجزهم إسرائيل.

وتشير التقارير إلى ان الديبلوماسيين الإيرانيين الأربعة احمد متوسليان وسيد محسن موسوي وكاظم اخوان وتقي رستكار اختطفوا عند حاجز للقوات اللبنانية بشمال لبنان عام 1982 وأفيد بأنه تم تسليمهم في إسرائيل التي تقول انه تمت تصفيتهم بعد وقت قصير من اختطافهم.

عقبات أمام استئناف اجتماعات هيئة الحوار

سمير فرنجية لـ «الأنباء»: لا نراهن على سليمان بعد رفضه البقاء في موقع الرئيس المحايد

عاد الحديث مجددا عن استئناف اجتماعات هيئة الحوار، وذلك في ضوء رغبة رئيس الجمهورية ميشال سليمان في الدعوة اليها، الا انه وبعد كل ما مر به البلد والانقسام العمودي الحاصل والكيدية السياسية قد لا تكون تلبية الدعوة للحوار بهذه السهولة والأسباب كثيرة.

رغبة الرئيس سليمان هذه لا يبدو انها لقيت تجاوبا كبيرا من المعارضة التي تعتبر مصادرها ان هذا الحوار لم يحقق منذ قيامه الغاية المطلوبة منه، وانه تحول حوارا للحوار بعد تنصل حزب الله حتى من تقديم رؤيته الى كيفية حل موضوع السلاح.

وتؤكد المصادر ان 14 آذار ترفض العودة الى قواعد اللعبة السابقة لاسيما بعد تشكيل حكومة سورية ـ حزب الله، وبالتالي لا خيار امامها سوى استكمال المواجهة وتسعيرها من فريق 8 آذار الذي انضم اليه علنا الرئيسان سليمان وميقاتي والنائب جنبلاط، وأشارت الى ان من يتحمل مسؤولية نسف الحوار هو من أسقط حكومة الرئيس سعد الحريري بالقوة واستكمل انقلابه بتشكيل حكومة تنتمي الى زمن ولي.

وبانتظار الدعوة الرسمية من قبل رئيس الجمهورية لاستئناف اجتماعات هيئة الحوار، يقول عضو الأمانة العامة لقوى 14 آذار سمير فرنجية لـ «الأنباء»: نحن لم نعد نراهن على الرئيس سليمان خصوصا انه قبل بنفسه.

وبرأي المصادر فإن معالجة الانقسام الراهن بالعودة الى طاولة الحوار فدونها عقبات ومحاذير ليس من السهل تخطيها في ظل استمرار انعدام الثقة بين كل الأطراف السياسيين المتخاصمين، يضاف الى ذلك ايضا المواضيع والقضايا التي ستدرج على جدول طاولة الحوار لاسيما وان هناك قضايا ومسائل تمت الموافقة عليها في السابق بالاجماع ولم تنفذ حتى اليوم، بل هناك محاولات للتراجع عنها كما يحصل في موضوع المحكمة الدولية تحديدا ومواضيع لايزال الخلاف قائما على البت فيها كموضوع سلاح حزب الله مثلا.

وأوضحت المصادر ان رئيس الجمهورية يحاول تعويض خسارته المدوية في الحكومة بإعادة احياء هيئة الحوار، الا انه لم يسأل نفسه لماذا على 14 آذار التجاوب معه وتعويم دوره في الوقت الذي لم يكترث فيه لتحفظاتها الوطنية لا الذاتية بتشكيل حكومة من لون واحد والانتساب الى الفريق الانقلابي؟ ورفضه البقاء في موقع الرئيس المحايد والحكم بين الأطراف السياسية، وهو الذي أقسم على حماية البلد والمؤسسات الدستورية، وهذا الأمر تجلى في البيان الوزاري الذي تجاوز من يعتبرون أنفسهم ثلثا وسطيا معطلا في الحكومة.

● بيروت ـ محمد حرفوش

سمير فرنجية

زوار سليمان لـ «الأنباء»: المستقبل زاهر وعلينا البناء على الديموقراطية والنظام الاقتصادي والجيش

ينقل زوار رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان عنه تأكيده «ان مستقبل لبنان في السنوات المقبلة سيكون زاهرا ونسعى الى التطور استنادا الى القانون والدستور بما يعزز الدولة المدنية».

ويوضح الزوار لـ «الأنباء» ان سليمان يدعو الى الاستثمار على ثلاث ميزات اساسية وهي:

1. التداول الديموقراطي والسلمي للسلطة على كل المستويات.
2. النظام الاقتصادي اللبناني المرن جدا والذي يستطيع مواجهة الصعوبات التي تطرأ وينتعش بسرعة فور تحقيق الاستقرار وتأمين الهدوء، والركيزة الاساسية في الاقتصاد اللبناني هي الاغتراب الذي يشكل الجزء المستدام للاقتصاد ويؤمن ضمانة معينة مهما تقلبت الظروف.
3. الجيش اللبناني بتركيبته المتنوعة وبالقيم التي يؤمن بها ويطبقها وقد اثبت خلال الصعوبات التي مرت في الفترة الماضية بأنه فعلا هو جيش ضامن للوحدة الوطنية وللوطن، واعني بالقيم اي الانسانية والديموقراطية وحرية الرأي وحقوق الانسان ومحاربة التعصب والارهاب، وقد اثبت الجيش تعلقه بهذه القيم في الفترة الماضية من خلال الحفاظ على حرية التعبير في التظاهرات الكبرى التي حصلت ابتداء من العام 2005، وكذلك بمحاربة الارهاب في العام 2007 وايضا بالدفاع عن الوطن ومحاربة اسرائيل في العام 2006.

ويرى سليمان حسب زواره ان هذه الميزات الثلاث نستطيع بالارتكاز عليها بناء الوطن، لان لبنان يجب ان يكون مصدر اعتزاز لشعبه المقيم والمغترب بديموقراطيته وقدرته على مواجهة الصعاب.

● داود رمال

وزير الطاقة طالب تل أبيب باحترام القانون الدولي أو الصمت

باسيل رداً على تحديد إسرائيل منطقتها البحرية: إذا اعتدوا علينا فكل لبنان معني وليس فقط حزب الله

عواصم ـ وكالات: رد وزير الطاقة والمياه اللبناني جبران باسيل أمس على إعلان إسرائيل تحديد منطقتها البحرية بالقول ان لبنان رسم حدوده البحرية بالاستناد الى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعلى إسرائيل «ان توقع هذه الاتفاقية قبل ان تتحدث عن القوانين الدولية».

وقال باسيل لوكالة «فرانس برس» تعليقا على إعلان الحكومة الإسرائيلية انها ستعرض قريبا على الأمم المتحدة ترسيم منطقتها الاقتصادية البحرية الواقعة بين لبنان وقبرص، «ليس لدينا موقف مسبق، لنر ما الذي سترسله إسرائيل الى الأمم المتحدة، فإذا احترمت القانون الدولي، لا مشكلة».

الا انه رأى في الكلام الإسرائيلي «استباقا لتعد كما اعتدنا مع إسرائيل، في اعتداءاتها على بحرنا ومياهنا وسمائنا وبرنا، والآن على الحقوق النفطية»، مشيرا الى انه ليس «من عادات إسرائيل ان تلتزم بالمواثيق الدولية».

وأوضح باسيل ان لبنان «رسم حدوده على أساس اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وأرسل خارطة بها الى الأمم المتحدة» العام الماضي.

وأضاف «هذا القانون ينص على كيفية رسم الحدود، ولبنان منضم الى هذه الاتفاقية، اما إسرائيل فانها لم توقع عليها بعد، وعلى إسرائيل احترام القانون الدولي ليس بالكلام انما بالانضمام الى الاتفاقية والتوقيع كما فعل لبنان، والا فلتصمت ولا تتكلم بالقوانين الدولية».

وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال جلسة مجلس الوزراء أمس ان حكومته «ستحدد ترسيم منطقتها الاقتصادية الخالصة في المتوسط» وتعرضها على الأمم المتحدة، مؤكدا ان بلاده تريد «تطبيق مبادئ القانون البحري الدولي».

وأشار الى ان الحدود التي رسمها لبنان لمنطقته وقدمها الى الأمم المتحدة «تتعدى على منطقة اسرائيل»، وردا على قول وزير الخارجية الإسرائيلي افيغدور ليبرمان ان لبنان «يسعى بضغط من حزب الله الى اثارة توترات، لكننا لن نتنازل عن اي شبر مما هو ملكنا»، قال باسيل «اذا أرادت إسرائيل الاعتداء علينا، فليس حزب الله معنيا فقط، بل كل لبنان هو المعني، لا يوجد لبناني يقبل بالتخلي عن حقوق نفطية او حقوق بحرية».

وقال باسيل ان على الشركات العاملة مع اسرائيل في مجال التنقيب عن الغاز والموارد النفطية، «ان تدرك ان كل المناخ الاستثماري في المنطقة وفي حوض المتوسط وفي الحوض النفطي والغازي، سيكون مضطربا اذا حصل تعد على الحقوق». واضاف «عندها، ليست مصالح لبنان وحدها التي ستتضرر انما مصالح اسرائيل ومصالح قبرص ومصالح هذه الشركات، اما اذا خضعنا كلنا للقانون الدولي، فستكون مصالحنا كلنا محفوظة ويكون لدينا مناخ استثماري مؤات ومستقر».

وتابع «اما ان تكون لدينا كلنا فرص الاستفادة من ثرواتنا ومواردنا النفطية، واما نكون كلنا مهددين»، وأعلنت إسرائيل خلال الأشهر الأخيرة اكتشاف حقول للغاز قبالة شواطئها الشمالية، بينما وضع لبنان العام 2010 قانونا للتنقيب عن المشتقات النفطية لايزال ينتظر المراسيم التطبيقية.

وطلب لبنان من الأمم المتحدة في رسالة بعث بها في يناير الماضي «منع إسرائيل من استغلال ثروات لبنان البحرية والنفطية» الواقعة ضمن منطقته الاقتصادية الخالصة.

وزير الطاقة والمياه اللبناني جبران باسيل